PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Akhbar Al Youm**
DATE:	**14-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**1,300,000**
TITLE:	**US study projects…and the Ministry of Petroleum neither confirms nor denies: Gas…Egypt to join major players in the field in 2020**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Rafat Al Kilany**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

TOTAL
COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

دراسة أمريكية تتوقع .. والبترول لا تؤكد ولا تنفى

الغاز .. طريق مصر لمصاف «الكبار» فى ٢٠٢٠

طارق الملا : لا نلتفت للدراسات وهدفنا سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك

كشفت وثيقة أمريكية صدرت مؤخرا حول شكل القوى العالمية فى عام ٢٠٢٠ وفيها تم عمل دراسة منفصلة عن مصر كعنصر دراسة مستقل وأكدت هذه الدراسة أنه بحلول عام ٢٠٢٠ ستصبح مصر من أكبر الدول المنتجة للغاز الطبيعى فى المنطقة من حقولها الجديدة فى البحر الأبيض المتوسط وشرق الدلتا المصرية وهذا الإنتاج من الغاز الطبيعى سيحقق لمصر اكتفاء ذاتيا من الوقود فى مجالات الصناعة والاستهلاك المنزلى كما سيحقق فائضا كبيرا للتصدير مما سيمكن مصر من إنشاء خط لتصدير الغاز الطبيعى إلى أوروبا عبر قبرص واليونان كما ستشارك هاتان الدولتان فى استخدام هذا الخط أيضا لتصدير فائض إنتاجهما من الغاز وأكدت الدراسة أنه نظرا لهذا الإنتاج الكبيرمن الغاز الطبيعى وطبقا للخطط الاستثمارية الطموحة للاستفادة من الطاقة البشرية للدولة فمن المنتظر أن يتضاعف الدخل القومى المصرى عدة مرات فمن المقدر أن تصبح مصر واحدة من أكبر القوى الاقتصادية فى الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٢٠ وهو ما اعتبرته الدراسة تغييرا فى موازين القوى فى الشرق الأوسط فإلى أى مدى تصح هذه الوثيقة ؟ولماذا صدرت فى هذا التوقيت بالذات؟ وما الغرض الاقتصادى والسياسى من ورائها ؟!.

المهندس طارق الملا وزير البترول أكد أن الوزارة لا تستند إلى مثل هذه الدراسات فى وضع سياساتها المستقبلية ولكن من خلال الاكتشافات الغازية التى تحققت مؤخرا على أرض الواقع أبرزها حقل ظهر بمنطقة شروق باحتياطياته التى وصلت ٣٠ تريليون قدم مكعب غاز ومشروع شمال اسكندرية فضلا عن حقول دلتا النيل والصحراء الغربية فنحن نتوقع أن يعاود انتاجنا من الغاز بحلول عام ٢٠٢٠ الارتفاع ليصل إلى ٦ مليارات قدم مكعب غاز كما كان فى عام ٢٠١٠ بدلا من ٤ مليارات الآن مما سيساعدنا فى سد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك المحلى أما عما أقرته الدراسة من كون مصر ستصبح ذات نفوذ ومن أكبر القوى الاقتصادية فى المنطقة فنحن نعمل على ذلك ونأمله ونتخذ الخطوات فى سبيل تحقيقه ولا نستطيع أن نجزم أن مصر فى ٢٠٢٠ ستكون مصدرة للغاز فمصر مقبلة على نهضة كبرى ومشروعات عملاقة لاسيما فى صناعة البترول ستستلزم توفير كميات أكبر من الوقود والطاقة وبعد تحرك عجلة الاستثمار والنمو الاقتصادى استطاعت الوزارة اتخاذ عدد من التدابير والسياسات لدعم قطاع الطاقة فضلا عن موافقة الحكومة على قانون الغاز الجديد الذى يعد طفرة حقيقية لدعم الإطار التنظيمى لسوق الغاز فى مصر ويتيح للقطاع الخاص الدخول والمنافسة فى سوق الغاز الطبيعى كل هذه العوامل تؤكد أن مصر مؤهلة لأن تقوم بدور محورى فى مجال الطاقة إقليمياً بما لديها من كافة المقومات التى تؤهلها لتصبح مركزا استراتيجيا لتجارة الغاز الطبيعى والمساهمة فى دعم الاستقرار الإقليمى يدعم ذلك ما تملكه من شبكة أنابيب عملاقة ومصانع لإسالة الغاز ومعامل التكرير مشيراً إلى أن الوزارة انتهجت سياسة تشجيع البحث العلمى عن طريق إبرام العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات مع الجامعات ومراكز البحوث المصرية لإطلاق وتشجيع البحوث التطبيقية فى مجال صناعة البترول والغاز وقد بدأت بالفعل هذه السياسة تؤتى ثمارها.

وعلى الجانب الآخر يرى الدكتور رمضان أبوالعلا أستاذ هندسة البترول بجامعة الإسكندرية أن هذه الدراسة تحمل وجهين الأول سياسى والثانى اقتصادى أما السياسى فيتمثل فى الأساس أن اسرائيل تريد الدخول كطرف رابع فى التقارب الثلاثى الذى حدث ما بين مصر وقبرص واليونان لأن مصر تملك مصنعين لإسالة الغاز فى إدكو ودمياط وباستثمارات أوروبية هائلة هذان المصنعان متوقفان حتى الآن عن العمل ودائما عند الغرب الاقتصاد يحرك القرارات السياسية إذن فلا نستبعد أبدا وجود أياد خفية وراء هذه الدراسة لتشجيع مصر على اتخاذ الخطوة فى هذا الاتجاه ولو تم تشغيل هذين المصنعين لإسالة الغاز القبرصى واليونانى والاسرائيلى وتصديره عن طريق مصر سيكون فى ذلك فائدة كبيرة جدا لجميع الأطراف بما فيها مصر واسرائيل فضلا عن قبرص واليونان وبالتالى تصدير الغاز من منطقة البحر الأبيض المتوسط لأوروبا وهذا سيؤدى لإحداث توازن لأوروبا أولا لأنها فى هذا الوقت ستستطيع الخروج من وطأة التحكم والسيطرة الروسية على توريد الغاز لأوروبا عن طريق أوكرانيا وستحقق أملا تسعى اسرائيل إليه بكل قوة وهو بيع الغاز الاسرائيلى لمصر وتصديره عن طريق التسهيلات المصرية التى لا يملك نظيرها إلا مصر فى المنطقة وهذا هو الغرض الرئيسى من نشر تلك الدراسة فى هذا التوقيت بالذات.

ويؤكد مدحت يوسف النائب الأسبق للهيئة العامة للبترول أن مصر حتى ٢٠٢٠ وبصراحة شديدة لن يكون عندها فائض من الغاز لتصديره حتى بعد دخول حقل ظهر على خريطة الانتاج بالكامل نظرا لاحتياجات مصر الكبيرة من الغاز للاستهلاك المحلى والدليل على ذلك أننا فى ٢٠٢٠ سنبقى على سفينتى التغييز الموجودتين بالعين السخنة وهذا يؤكد الاستمرار فى استيراد الغاز من الخارج لتلبية العجز فى الاستهلاك المحلى أما كون مصر دولة محورية فهذا كلام حقيقى نظرا لموقعها الجغرافى فى قلب الاكتشافات الغازية بالبحر المتوسط وما تملكه من تسهيلات لا تتوافر لغيرها من دول المنطقة تفرض نفسها كدولة محورية فى مجال الغاز بالمنطقة ومن المعروف أن اسرائيل تضغط بقوة لتتمكن من التعاون مع مصر فى تصدير الغاز المكتشف عندها بحقل ليفثيان خاصة وأن هذا الحقل قريب جدا من حقل ظهر بالبحر المتوسط ومعروف أن مصر بدأت فعلا فى مد الأنابيب البحرية من شاطئ بورسعيد إلى المياه العميقة حتى حقل ظهر ومن الممكن استخدام نفس الأنابيب لنقل الغاز الاسرائيلى من حقل ليفثيان إلى الشواطئ المصرية ومن ثم إسالته بمصنعى الاسالة وتصديره إلى أوروبا لذلك فمصر تستطيع أن تأخذ من تلك الدراسة ما يفيدها فى الظرف الراهن فلا أحد يستطيع أن يخمن ما سيخرج من باطن الأرض فى المستقبل.

■ رأفت الكيلانى